رئيس جديد لبرلمان شاحب

أحمد سعداوي

صوّت البرلمان العراقي، الأسبوع الماضي، على رئيس جديد له، بعد إقالة الرئيس السابق محمد الحلبوسي قبل عام مضى، وبقاء منصب الرئيس (أعلى منصب تمنحه الأعراف السياسية للعرب السنّة في العراق) شاغراً يملأه نائب الرئيس السياسي الشيعي الكردي محسن المندلاوي، بعنوان رئيس البرلمان بالإنابة أو المؤقت. جرت في العام الماضي محاولاتٌ عديدة للاتفاق على رئيس جديد للبرلمان العراقي يكون من بين الأحزاب السنيّة التي لها تمثيل في البرلمان، ولم تكن الخلافات بين التيّارات السياسية السنيّة التي منعت هذا الاتفاق فقط، وإنّما رغبة قادة وزعماء الإطار التنسيقي الشيعي الحاكم، فاز محمود المشهداني برئاسة البرلمان لما تبقّى من الدورة البرلمانية الحالية، بضغوط واضحة من زعماء «التنسيقي»، وبسبب تشرذم الأحزاب السنيّة وضعفها. وحتى إنْ لم يفز المشهداني، وكان هناك سياسي آخر يشغل المنصب الشاغر، فالجميع يعرف أنه لن ينال هذا المنصب من دون موافقة قادة «التنسيقي» الشيعي.

المشهداني الذي أقصي سابقاً (23 ديسمبر/ كانون الأول 2008) من رئاسة دورة سابقة للبرلمان العراقي، وأجبر على الاستقالة مع راتب تقاعدي كبير، يعود اليوم من دون أن يكون للمنصب تأثير كبير، مضى البرلمان الحالي بنشاطاته المعتادة من دون افتقاد لرئيسه، وكان يمكن أن تنتهي هذه الدورة من دون الحاجة الى تعيين رئيس جديد.

إمتلأت مواقع التواصل الاجتماعي العراقية، وكذلك بعض البرامج التلفزيونية، بالسخرية، بل إن معلّقين تساءلوا عن فائدة الدورة البرلمانية كلّها، وأن النوّاب الحاليين يكلّفون ميزانية الدولة مبالغ كبيرة من دون أن يقدّموا شيئاً فيه مصلحة للشعب العراقي، بل امتلأ العام الماضي على سبيل المثال بصراعات ونقاشات حول قضايا ضدّ الشعب العراقي، أو لا تمثّل أولويات للتنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي. وستنتهي الدورة البرلمانية الحالية (في أكتوبر/تشرين الأول 2025) من دون إقرار قوانين مهمّة، ظلّت تُؤجَّل من دورة برلمانية إلى أخرى من دون حسم. كما هو الحال مع قانون النفط والغاز، الذي ينظمّ توزيع عائدات النفط وإدارة الموارد. ما بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان والمحافظات المنتجة للنفط. وأيضاً قانون المحكمة الاتحادية العُليا وقانون مجلس الاتحاد، الذي ثبّت في الدستور العراقي ولم يُنفَّذ حتى الآن، ويقضي بتأسيس مجلس الاتحاد بجوار مجلس النواب جزءاً من السلطة التشريعية. وأيضاً قانون مجلس الخدمة الاتحادي، وغيرها من التشريعات الضرورية التي تُعطّل الخلافات السياسية إقرارها، بينما يغيّرون بين حين وآخر قضايا هامشية، كما هو الحال مع تعديل قانون الأحوال الشخصية.

الوجه الآخر لضآلة الحصيلة، التي يمثّلها إجلاس رئيس جديد في مقعد رئيس البرلمان، أن هذا المنصب الحسّاس قُصقصت أجنحته منذ سنوات وما عاد فاعلاً، ولا ذراعاً قويّة للأحزاب السنيّة، ومن خلفها المجتمع السنّي العراقي. الفرضية التي بُني عليها نظام ما بعد 2003 هي توازن القوى الكُبرى في المجتمع العراقي، ما بين الشيعة والأكراد والسنّة، وإقرار حقوق المكوّنات الأصغر، وتعزيز العمل في المشتركات الأساسية، وعدم فرض الإرادات أو تقييد طرف لآخر. لكنّ الأحزاب الشيعية تشعر بالقلق من وجود سياسيين سنّة أقوياء، وتفضّل الشخصيات الضعيفة التي تستجيب لما يُمنَح لها، ولا تشعر بأنّها ملزمة بتنفيذ مطالبها، ما يضعف مصداقية هذه الشخصيات السنيّة، لأن هذه المطالب هي مطالب مجتمعاتهم المحلّية ذات الغالبية السنيّة. الأمر الذي يجعل وجودهم داخل قبّة البرلمان في الوقت الراهن غير فاعل، ومُجرّد «ديكور» لشكل العملية السياسية الديمقراطية. تزداد الصورة تعقيداً حين نلاحظ أن الغالبية من النوّاب الشيعة في البرلمان لا يمثّلون الغالبية من المصوّتين من الجمهور الشيعي، لتكتمل الصورة الشاحبة للمشهد البرلماني العراقي الحالي، الذي ينتظر لحظةَ تصحيح في موعد الانتخابات في العام المقبل.

المغرب وفرنسا... إضاءة التاريخ لتحوّل جذري في الحاضر والمستقبل

عبد الحميد اجماهيري

لعلّ كثيرين ممّن تابعوا خطاب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أمام البرلمان المغربي في زيارته الرباط (من 28 إلى 30 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي)، لم يقفوا كثيراً عند تذكيره باتفاق لاسيل سان كلو (نوفمبر/ تشرين الثاني 1955) مع الملك محمد الخامس، الذي كانت فرنسا قد نفته، بسبب مواقفه الوطنية وحكومتها الاستعمارية آنذاك، في شخص وزير داخليتها أنطوان بينّي. ولعلّ عامل الزمن فعل فعله بسبب مرور 70 عاماً على هذا الاتفاق، الذي أنهى المنفى الملكي، وفتح صفحة استقلال المغرب. ولعلّ الشباب من الحاضرين لم يلتقطوا الرابط الذي يجمع بين الاتفاقية ودعوة الملك محمد السادس إلى زيارة فرنسا ووضع «إطار استراتيجي جديد بين البلدين»، أعلنه رئيس فرنسا. تيقّن الذين انتبهوا إلى الحضور القوي للرمزيات ودنوب التاريخ في العلاقة بين البلدين أن حركة ماكرون ليست عبثاً، كما ليس عبثاً أنه تحدّث مع الملك بشأنها، وأن هذا الأخير تفاعل إيجابياً معه، من أجل فتح الموضوع. ذلك أن اتفاقية لاسيل سان كلو التي وقّعها محمد الخامس مع فرنسا في 1955 هي التي تبثّت مبدأ «الاستقلال داخل الترابط المتبادل» لصالح فرنسا. وقد ظلّت العلاقة تتارجح بين الإصرار المغربي على ممارسة سيادته وحرّيته كاملةً، في حين لم تتخلّص فرنسا كثيراً من الجينات الوراثية لعقلية الإتفاق، التي اعتبرها جزء من النخبة امتداداً لفكر الحماية أو ترجمة له. أولى تمظهرات الإتفاق، أو أولى خطوات التوجّه نحو شراكة جديدة مغايرة في الطبيعة، وفي الدرجة، جاءت في الإعلان المشترك بين الملك محمد السادس والرئيس إيمانويل ماكرون، الذي كان لحظة قوية في الزيارة، وخصوصاً في نقطته الثالثة، حيث ورد بالحرف تأكيد رئيسَي الدولتَين أن الجهود المشتركة التي يبذلها البلدان على الصعيدين الثنائي والدولي "ستظلّ قائمةً على أساس المبادئ التالية: العلاقة بين دولة ودولة، والمساواة في السيادة، وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية وفي اختيارات السياسة الخارجية، واحترام الالتزامات المبرمة، والثقة، والشفافية، والتشاور المسبق، وتضامن ومسؤولية كلّ طرف تجاه الطرف الآخر".

ولعلّها المرّة الأولى التي ينصّ فيها، بلا مواربة ولا محسّنات بلاغية يقتضيها الغموض السياسي، على "المساواة في السيادة". وليس عبثاً أيضاً أن الاستقبال العام لهذا الإعلان وضع في صلبه أن "محمد السادس اجتثّ آخر بقايا العقلية الاستعمارية في فرنسا تجاه المغرب"، باعتبار أن لحظات النزاع الحادّ بلغت في مرّات عديدة خلال السنوات الثلاث الماضية درجةً من الحدّة والمنازعة، إذ سعى ماكرون إلى مخاطبة الشعب المغربي مباشرةً، بعد زلزال سبتمبر/ أيلول 2023، كما لم تتردّد بعض النخب في طرح سؤال مستفزّ ودراماتيكي: هل يستطيع المغرب أن ينجح في مواجهة الزلزال من دون فرنسا؟

وممّا يعطي للتاريخ حضوره، مكانته بالذات في خطاب الرئيس أمام البرلمان، حضور في كتابة الخطاب وفي رسائله، حضور في الفلسفة والأدب والرياضة واللغة والدبلوماسية المشتركة منذ قرون. وباستحضار التاريخ، اتضح أن مواده ضرورية في ترتيب المرحلة الجديدة؛ البلدان يستحضران المشترك كي يذهبا إلى المستقبل على أساسَين: القواعد المؤسِّسة التي تجمعهما منذ 70 عاماً، وتجاوزها. والثوابت التي ستبني علاقاتهما لثلاثين سنة مقبلة، وتوضيحها. والإحالة على "لا سبل سان كلو» (المبادئ العامة لسياسة الحكومة الفرنسية تجاه المغرب)، تحيل في الواقع على عقيدة مفاوضات الاستقلال، وهي استقلال المغرب في إطار الترابط المتبادل كما سلف أعلاه. وفيها اتفقت فرنسا والمغرب على وجوب أن يبنيا معاً، ومن دون تدخّل الغير، مستقبلهما التضامني، وتأكيد سيادتهما، بالضمان المتبادل لحقوقهما وحقوق مواطنيهما، وفي إطار احترام الوضع الذي انتجته المعاهدات مع القوى الأجنبية. وهي اتفاقية لم تكن منصفة دوماً، وبلغ اختلالها حدّ وضع شروط تأسيس أوّل حكومة في المغرب. لقد سبق لكاتب هاته السطور أن ألحّ في مقالات عديدة، بعضها في «العربي الجديد»، على أن التحوّل الأساس، الذي يجب أن يتم حالياً بشكل جذري، هو التحوّل في تعويض فلسفة الاستقلال المتبادل بالندية المتبادلة في بناء علاقات جديدة، تتجاوز بقايا اتفاق «لاسيل سان كلو». وفي سياق العودة إلى هاته اللحظة التاريخية، نجد في العمق عتبةً لتأسيس بديلها أو لحظة تجاوزها، إذ هو سياق مطبوع بعناصر جديدة صاغها المغرب، ومنها: إقرار فرنسي واضح بريادة المغرب الإقليمية والقارّية، التي كانت إلى حدّ ما تعارضها ضمناً أو صراحة، وعليها تبني فرنسا من جديد استراتيجياتها ذات البعد الإقليمي والمتوسطي والأطلسي، ومع القارة الأفريقية كلّها.

> **يستحضر البلدان، المغرب وفرنسا، المشترك كي يذهبا إلى المستقبل على اساسَين اثنَين. القواعد المؤسِّسة التي تجمعهما منذ 70 عاماً، وتجاوزها**

حوار سياسي جديد يريد المغرب رفع مستواه إلى درجة حوار باريس مع شركائها الأوروبيين، بإقرار نديّتها في التعامل مع أوّل شريك لها في شمال أفريقيا، والمرتّب أولاً في قطاعات عديدة. ومن مصلحة المغرب في هذا الباب أن تلعب باريس، التي التزمت بدعم الاعتراف بسيادة المغرب وطنياً ودولياً، دوراً مهمّاً في إنضاج موقف أوروبي مشترك عند شركائها الأوروبيين، والحسم مع الاختراقات التي تتم باسم القانون حيناً، وباسم البرلمان الأوروبي حيناً آخر.

يجب أن تكتسب فرنسا مزيداً من التواضع في الإنصات إلى المغرب؛ تحويل إعجابها بالمغرب ونموذجه في الإصلاح مواقف واضحة ملموسة، كما عبّر عن ذلك إيتيان جيرو، رئيس نادي المستثمرين الفرنسيين في أفريقيا، «أصبح على الفرنسيين من الآن فصاعداً الذهاب عند المغاربة لاستلهام استراتيجيتهم الأفريقية». وهي لا تخفي رغبتها، في بناء واقع جديد بطموح جديد ومصالح جديدة. اختارت فرنسا كذلك أن تبني علاقةً واضحةً المعالم؛ لا فرنسا لها شريك آخر على المغرب، ولا المغرب أيضاً. ولعلّ عناصر عديدة تلعب من أجل هذا الطموح المشترك، ومن ذلك تقاطع السيادات، ففرنسا تقرّ بلا موارية اليوم أنها مع تقوية نسيجها الداخلي ومواقعها الخارجية، من أجل تمتيع سياداتها الاقتصادية والغذائية والطاقية، وهو ما سبق لملك المغرب إعلانه في ما بعد كوفيد-19 مباشرة، وبلغة واضحة تعيد مفهوم السيادة إلى قلب الجيوستراتيجيات، وتعيد الأوطان إلى قلب العلائق الدولية. وفي قلب هاته التقاطعات، هناك التقاطعات الأفريقية التي يحمل فيها المغرب مشروعاً واضحَ السيادة المعالم، واجتدة تمتدّ من الهجرة إلى المبادرات الاقتصادية، مروراً بالأمن الداخلي والخارجي والتسليح والمناخ.

لكل هاته الطموحات أدوات اقتصادية وثقافية؛ مرافقة المغرب في تنمية الأقاليم الجنوبية على مدى 30 سنة مقبلة، وهو ما ينتظر المغرب أن يجري وفق ما وضعه من برامج سيادية في البلاد وباحترام الشراكات الدولية التي عزّزت عقيدته السيادية في تنويع الشراكات. وهنا، تكمن المرحلة المقبلة في إعطاء مضامين اقتصادية واجتماعية شمولية للسيادة المغربية على الصحراء.

(كاتب وإعلامي مغربي)

أيهما الأفضل أم أيهما الأقلّ سوءاً؟

سوسن جميل حسن

في البرنامج الحواري «في الحدث»، على قناة فرانس 24، طرح موضوع للنقاش تحت عنوان «هاريس – ترامب: أيهما أفضل للعالم العربي والمنطقة؟ ارتأت إحدى الضيفات (نجاة شرف الدين) أن يكون عنوانه الأكثر واقعية: «السيئ والأسوأ». في الواقع، هذا السؤال جوهري، ويدفع إلى الحفر في العمق، وإلى قراءة ما هو واضح، وما هو متخفٍ في الخطاب الإمبريكي على لسان الشخصيات المؤثرة في الواقع، خاصة في ما لو فاز ترامب، الذي يرى الحياة بمجملها وفق منطق البيع والشراء وأخلاقيات القوي، كما قال لأوروبيين: «ادفعوا تلقوا الحماية»، قد يكون حينها منطق «السوق» مُجدياً، فيما لو كان على الدول العربية أن تدفع لقاء أن تكسب قليلاً.

(روائية سورية في برلين)

> **موقف أيّ رئيس يصل إلى البيت الأبيض هو الدعم الكامل لإسرائيل جزءاً أصيلاً في توجّهات الدولة العميقة التي ترسم السياسات الأميركية**

لأسلحة دمار شامل، غزت الولايات المتحدة برئاسة الجمهوري جورج بوش (الابن)، ومن خارج المنظومة الدولية، العراق، متحالفة مع بريطانيا، وأسقطت نظام صدّام حسين، وأعدمته، ماذا كانت النتيجة؟ ... سقوط مئات الآلاف من العراقيين، معظمهم نساء وأطفال، وتدمير الآثار العراقية وسرقة ونهب ما تم الوصول إليه، ونهب البنك المركزي العراقي، وترك البلاد ممزّقةً تتصارع فيها الميليشيات الطائفية، ما أدّى إلى ظهور تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، ومن ثمّ الميليشيات الشيعية التي تشكّل العملية السياسية في العراق، وتعمل أذرعاً لإيران في المنطقة.

بعد الانتفاضة الشعبية في ليبيا عام 2011، قصفت الولايات المتحدة، برئاسة الديمقراطي باراك أوباما، متحالفة مع بريطانيا وفرنسا، الأراضي الليبية، من خلال المنظومة الدولية هذه المرّة، بحُجّة الحظر الجوي في سماء ليبيا، وبسبب انتشار التسليح بين أفراد الشعب دخلت البلاد في الفوضى والعنف والاقتتال والتدخّل الخارجي من جهاتٍ عديدة، ماذا كانت النتيجة؟ ... تحوّلت البلاد أقاليم متصارعة، وتحالفات متعدّدة مع قوى خارجية وإقليمية، مع وجود أطراف متطرّفة أيضاً ساعدت على انتشار السلاح والعنف خارج ليبيا.

وبعد الانتفاضة السورية في عام 2011، التي تحوّلت حرباً منذ أن تعسكرت في مواجهة عنف النظام، ومع اشتداد الحرب وسقوط مدينة الرقّة وإعلان قيام الدولة الإسلامية في الشام والعراق (داعش) في العام 2014، أنشأت الولايات المتحدة برئاسة الديمقراطي، باراك أوباما، ومعها فرنسا، وبعض الدول العربية، تحالفاً يهدف إلى محاربة التنظيم والقضاء عليه، في وقت كان النفوذ الإيراني يزداد في سورية، وخاصّة في شرقها، حيث تشتدّ المواجهات منذ ذلك الحين بين الفصائل الإيرانية وقوات التحالف التي بقيت داعمة لمنطقة الحكم الذاتي بدعوى محاربة الإرهاب. قضى على الدولة، لكن التنظيم لم ينته، بل ما زالت عملياته مستمرّة في الداخل السوري وخارجه. هذا بالإضافة إلى الدور الذي لعبته أميركا في عهد أوباما وصفقة السلاح الكيميائي، وفسح المجال لروسيا لتكون اللاعب الأبرز بالنسبة إلى الحالة السورية، وتزداد إيران تمدّداً ونفوذاً، والفصائل الأخرى المدعومة من الخارج ومن دول الإقليم، خاصّة في المناطق المدعومة من تركيا. وأطلق الجمهوري دونالد ترامب، المؤيّد المطلق لسياسات (وحروب) إسرائيل كلّها في المنطقة، «صفقة القرن»، وهندس اتفاقات ابراهام من خلال تصوّره الخاص للسلام في الشرق الأوسط، من منظوره، وهو سوف يتابع ما بدأه في ولايته السابقة، إذا فاز في هذه الانتخابات. وبالنسبة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، يكفي أن نضع عنواناً لمشروعه، وهو تصريحه بأنه يرى أن خريطة إسرائيل صغيرة، وأن الضفة الغربية يجب أن تزول، ولم يتطرّق إلى جرائم الإبادة التي تقوم بها إسرائيل.

أمّا جو بايدن (الديمقراطي) فصرّح وكرّر أكثر من مرّة بأنه «صهيوني»، ولم يقدّم شيئاً في الحرب على غزّة وعلى لبنان حالياً، ولم يحقّق ولو إطلاق النار، ولا حدّاً للإبادة الجماعية، واستمر دعمه العسكري والدبلوماسي لإسرائيل، واستمرّ تدمير قطاع غزّة وقتل أطفالها ومدنييها بالأسلحة الأميركية. فإذا كان ترامب قد نقل السفارة إلى القدس، فإن بايدن أرسل حاملات الطائرات وأحدث الأسلحة إلى المنطقة، في عهده، بدا أن إسرائيل هي التي تدير السياسة الأميركية في المنطقة وتوجّهها، وليست أميركا هي التي تستطيع التأثير في إسرائيل.

عقوداً، كان رؤساء الولايات المتحدة يحلمون بإحلال السلام في الشرق الأوسط (على طريقتهم)، وبينما سهّل جيمي كارتر اتفاقات كامب ديفيد بين إسرائيل ومصر (1978- 1979)، نسّق بيل كلينتون اتفاقات أوسلو (1993) مع الفلسطينيين، واتفاق سلام مع الأردن في العام التالي، من ناحية أخرى، أبرم دونالد ترامب اتفاقات إبراهام مع البحرين والإمارات والمغرب والسودان في عام 2020، لكن القضية الفلسطينية لم تحل، بل تزداد تعقيداً، ويزداد الشعب الفلسطيني قهراً وسلباً لحقوقه وأراضيه، ومشكلات المنطقة برمّتها أيضاً، وسيواجه الرئيس القادم التوتّرات بين إسرائيل وإيران وأذرعها وحلفائها في المنطقة، في حروب تبدو لا نهاية لها. وفي السياسة الأميركية، دعم إسرائيل متجذّر بعمق، وفي حين يُنظر إلى إيران أنها العدو، يطغى الاهتمام العالمي بالمواجهة مع إيران على الفظائع التي ترتكب بحقّ الفلسطينيين واللبنانيين، وعلى حساب القضية الفلسطينية التي يتجه العالم تجاهها بضرورة حلّ الدولتين، في واقع لم يعُد هناك ما يكفي من مساحة تقوم عليها دولة فلسطينية لا أحد يعرف شكلها.

موقف أيّ رئيس يمكن أن يصل إلى البيت الأبيض هو موقف المؤسّسة الأميركية في الدعم الكامل لإسرائيل، وفكرة دعم إسرائيل جزء أصيل في توجّهات السياسة الأميركية والدولة العميقة التي ترسم السياسات، أمّا الاختلاف فهو في طريقة إدارة هذا الملفّ. ببقى أن نطرح الأسئلة على أنفسنا، فيما لو استطاع بعض القادة أو الفاعلين العرب الالتقاء حول هدف مشترك ووضع خطة واضحة بالنسبة إليهم، ربّما يستطيعون التأثير في الواقع، خاصّة في ما لو فاز ترامب، الذي يرى الحياة بمجملها وفق منطق البيع والشراء وأخلاقيات القوي، كما قال لأوروبيين: «ادفعوا تلقوا الحماية»، قد يكون حينها منطق «السوق» مُجدياً، فيما لو كان على الدول العربية أن تدفع لقاء أن تكسب قليلاً.

(روائية سورية في برلين)

العراق والحرب الأهلية

إياد الدليمي

تتدحرج كرة اللهب في الشرق الأوسط بسرعة كبيرة، لم يعد الأمر مقتصراً على غزّة، والقضاء على حركة حماس، وتحرير «الأسرى» من قبضة المقاومة، ولا حتى دفع «حماس» إلى خارج القطاع، كما لم تعد تفاصيل قرار مجلس الأمن 1701 ومواده، التي تتعلّق بوضع الحدود بين لبنان ودولة الكيان مقبولة بالنسبة لحكومة اليمين المتطرّف بقيادة بنيامين نتنياهو، فقد صار الحديث اليوم عن شروط إسرائيلية تعني الموافقة عليها، من بين هذه الشروط، استسلام حزب الله، واستباحة سماء لبنان من طيران الاحتلال، وإعادة تشكيل العملية السياسية في هذا البلد الذي تنهشه الطائفية، والكبير بتأثيره في المنطقة، لما يضمّه من تنوّع إثني وعرقي وطائفي يجعله بمثابة برميل بارود يمكن أن يشعل المنطقة، إن اشتعل (لا قدّر الله).

يقف العراق على تلّة من بارود هو الآخر، فلا جراح الماضي القريب برأت، ولا يوميات الأحزاب الحاكمة المتسلّطة وحكمها القائم على إرث من النار هدأت. وما بين هذا وذاك، تتدحرج كرة الكيان الصهيوني في الزاوية، وقد ازداد كره الاحتلال للمناطق المحيطة بعد «طوفان الأقصى»، لأنه زعيم محتمل لفلسطين بعد الحرب، إن يحظى بثقة «حماس» والفصائل، و«فتح» في الوقت عينه، فالجميع يدرك أن مروان البرغوثي شديد الإيمان بالوحدة الوطنية وبوحدة القرار الفلسطيني وبالعمل المؤسّسي.

أنقذوا أيّها العرب، إن بقيت فيكم ذرّة من إنسانية وكرامة وإحساس قومي ووطني، حياة هذا المناضل الأسطوري صلابةً وتحمّلاً لفظاعات الأسر، قبل أن يفوت الأوان، ويقدم المحتلّ الفاشي على تصفية من بخيفه حرّاً وأسيراً، فتخسر جميعاً بطلاً آخر من أبطال قضية فلسطين والقضيّة العربية جمعاء.

(كاتب وأكاديمي لبناني)

> **المسرح جاهز لإعادة تشكيل الواقع العراقي بناءً على مقتضيات المصلحة الأميركية الإسرائيلية**

قبل أكثر من 20 عاماً، هناك الآن أحزاب سياسية سنّية لديها أذرع اقتصادية وإعلامية وعلاقات دولية وإقليمية. صحيح أنها اليوم تعتبر مكمّلة للمشهد السياسي لا أكثر، إلّا أن لهذه الأحزاب طموحاتها أيضاً، وهي الأخرى تنتظر لحظة فارقة لتكشّر عن أنيابها، خاصّة أن بوادر المطالبة بإقليم للسُّنّة صارت تقال علناً، وتحوّلت إلى مطالب، ليست شعبية فحسب، وإنّما حزبية أيضاً.

من هنا، يمكن القول إن وصفة الحرب الأهلية باتت جاهزة، فبعد 20 عاماً من القمع والقتل والترهيب والإقصاء والاعتقالات والتسلّط والتفرّد بالحكم وغيرها، أضحى المسرح جاهزاً، والملاعبون على أتم الجهوزية للشروع بالمرحلة الأخرى، التي قد تكون بوابتها الحرب الأهلية. وإعادة تشكيل الواقع العراقي، ليس بناءً على مقتضيات المصلحة الوطنية، وإنّما مقتضيات المصلحة الأميركية الإسرائيلية حصراً، فهل سيكون العراق قادراً على تجنّب خيار حرب أهلية جديدة؟

(إعلامي عراقي في الدوحة)

ماذا يضمر الاحتلال لمروان البرغوثي؟

جورج كعدي

المناضل البطل الأسير مروان البرغوثي هو المعادلة الأصعب في ملفّ الأسرى لدى الاحتلال، في مقابل الرهائن المحتجَزين لدى حركة حماس. بالنسبة إلى المدعوّة «إسرائيل»، كيان المجازر وجرائم الإبادة، يضاهي خطر مروان البرغوثي خطر زعماء ومناضلين كبار من أمثال ياسر عرفات ويحيى السنوار، بل يتفوّق بأنّه محطّ إجماع فلسطيني من مختلف التنظيمات والجهات، سواء حركة فتح» التي ينتمي إليها أو «حماس» التي تؤيّده بقوّة وإن ليس طالما من موقع المسؤولية. وهناك الكاريزما في شخصيته المحبوبة من عموم الشارع الفلسطيني، الذي لا يرى أجدر منه لقيادة المرحلة المقبلة من مسيرة النضال الطويلة، الشاقّة والمؤلمة. يبصر فيه الشعب الفلسطيني وجهي عرفات والسنوار معاً، ويمنحه الثقة الكاملة، وينتظر منذ عقود خروجه من الأسر علّه يقود شعبه الصابر والمتألّم إلى النصر النهائي. ذلك كلّه كفيل بإثارة الرعب والذعر والتوجّس على نفوس الصهاينة، فيحاولون اليوم، على مألوف سوابقهم وتاريخياً، تدبير مؤامرة موته في سجنه، ليعلنوا لاحقاً، بنفاقهم المعهود، أنّه «قضى بذبحة قلبية حادّة ومفاجئة» أو أيّ سبب آخر مدبّر يخترعه عقلهم الإجرامي الفاشي المريض. هذا الواقع كشفه عرب البرغوثي (نجل الأسير) الذي عبّر قبل أيام عن خوفه على حياة أبيه في سجنه الانفرادي، نافلاً عن محامي أبيه أن مروان تعرّض لضرب مبرّح على صدغه وضلوع صدره، ولزمه الأمر شهراً كي يبرأ من تلك الضربات البهيمية.

مروان البرغوثي من أغلى أيقونات النضال الفلسطيني، مطلوبٌ بالحاح اليوم، وعلى نحو مستعجل وطارئ، أن تتحرّك الجهات القادرة لإنقاذه من تصفية مدبّرة محتملة، تسبق إمكان خروجه إلى الحرّية ضمن صفقة تبادل، مع مرور 22 عاماً من عمره في سجون الاحتلال. والمناشدة موجّهة إلى دول عربية أو أجنبية قادرة على التواصل مع الاحتلال وممارسة ضغط عليه لمنعه من تنفيذ مؤامرته بحقّ مناضل استثنائي، انضمّ في الخامسة عشرة من عمره إلى حركة فتح، وتعرّض للاعتقال للمرّة الأولى في سنّ السابعة عشرة (1976) عامين، ثم أعيد اعتقاله عام 1978 ليمضي في الاعتقال خمس سنوات، ولم يلبث قليلاً خارج السجن حتى اعتقل مرّة أخرى عام 1983 وأطلق سراحه في العام نفسه. ومؤسّساً لحركة الشبيبة الفتحاوية، مطلع الثمانينيّات، وكانت أكبر منظّمة جماهيرية في الأراضي المحتلّة قوةً وتنظيماً ومشاركةً في الانتفاضة الأولى الكُبرى، بقي مروان الصلب والعنيد والمشتبك و«المشاكس» مطارداً من الاحتلال، أحد أبرز قيادات الانتفاضة والعقل المدبّر لها، فأبعده جيش الاحتلال إلى الأردن بقرار من وزير الحرب آنذاك، إسحق رابين، غير أن المناضل الذي لا تنضب حماسته ولا تنطفئ شعلته عمل مع «أبو جهاد» حتى استشهاد هذا الأخير اغتيالاً، ثمّ انتخب عضواً في المجلس الثوري لحركة فتح، وكان الأصغر عمراً بين أعضائه الخمسين، وعاد في 1994 إلى الضفة الغربية، حيث انتخب نائباً لفيصل الحسيني، وفاز بعضوية المجلس التشريعي الفلسطيني الـ ف الصوت، نائباً ملتزماً قضايا شعبه ومحارباً للفساد ومشاركاً في المؤتمرات البرلمانية والندوات الدولية حول العالم، وتعرّض لأكثر من محاولة اغتيال (نامل ألّا تتكرّر اليوم في المعتقل).

شعبية مروان البرغوثي مستمرّة، رغم وجوده في الأسر، بل ازدادت. أمّا في الجانب الإسرائيلي فإنّ اختيار البرغوثي رئيساً يضع الكيان الصهيوني في الزاوية، وقد ازداد كره الاحتلال للمناضل الصلب بعد «طوفان الأقصى»، لأنه زعيم محتمل لفلسطين بعد الحرب، إن يحظى بثقة «حماس» والفصائل، و«فتح» في الوقت عينه، فالجميع يدرك أن مروان البرغوثي شديد الإيمان بالوحدة الوطنية وبوحدة القرار الفلسطيني وبالعمل المؤسّسي.

أنقذوا أيّها العرب، إن بقيت فيكم ذرّة من إنسانية وكرامة وإحساس قومي ووطني، حياة هذا المناضل الأسطوري صلابةً وتحمّلاً لفظاعات الأسر، قبل أن يفوت الأوان، ويقدم المحتلّ الفاشي على تصفية من بخيفه حرّاً وأسيراً، فتخسر جميعاً بطلاً آخر من أبطال قضية فلسطين والقضيّة العربية جمعاء.

(كاتب وأكاديمي لبناني)

كاريكاتير — عماد حجاج

فازت هاريس أم عاد ترامب... سيّان

عيسى الشعيبي

في يوم الثلاثاء الكبير هذا، إن لم نقل في هذا اليوم الانتخابي الفارق في مسرح السياسة الدولية، ليس لدى الذين لا صوت لهم ولا تأثير في صناديق الاقتراع الأميركية، مثلنا نحن، سوى اجترار التمنّيات القلبية المستحيلة، بسقوط الاثنين المتنافسين في مضمار السباق المحموم إلى البيت الأبيض، كامالا هاريس ودونالد ترامب معاً، والتضرّع إلى السماء، بنجاح متنافسة ثالثة يهودية تقدّمية تطوّق عنقها بالكوفية. لكنّ مثل هذا التعميم المُجحف ليس صحيحاً بالضرورة، ولا ينطبق بالكامل على الناس كافّة، لا سيّما للمترقّبين على أحرّ من الجمر عودةَ صديقهم الأثير ترامب، أو للمعوّلين على سابقة نجاح أوّل سيدة أميركية ملوّنة في الوصول إلى رئاسة أكثر دولة أهمّيةً، ناهيك عن المتحمّسين في بعض العواصم والمنظّمات الأممية، التي طلّت تضرب أخماساً بأسداس طوال الحملة الانتخابية، خشية عودة الرجل البرتقالي المتهوّر إلى سُدّة الدولة العظمى الوحيدة، خاصّة أن الذاكرة الغضّة عن ولاية ترامب السابقة تبعث في النفوس مخاوفَ محقّةً إزاء حدوث مزيد من الاندفاعات غير المتوقّعة من رئيس معادٍ للديمقراطية.

وأحسب أن هناك قلّة قليلة من القادة في هذا العالم تودّ رؤية ترامب رئيساً في البيت الأبيض مرّة أخرى، يكاد بعضُهم يجاهر بتمنّياته هذه، مثل بنيامين نتنياهو وفلاديمير بوتين مثلاً، فيما بعضهم الآخر في إيران والصين وأوكرانيا يتحسّب بشدّة، ويبدي القلق سلفاً إزاء، سائق البلدوزر الأميركي المندفع بلا كوابح. أمّا في بلادنا العربية، فهناك من يرغب في إشفاء غلّه بهزيمة غريمه جو بايدن وصحبه، إلّا أنه يتكتّم بصعوبة على أشواقه السرّية بوّده راعي الاتفاقات الإبراهيمية.

لكنّ السؤال هو، ماذا عنّا نحن في عموم العالم العربي المراهن دائماً على الحصان الخاسر؟ هل في هذا الفضاء المُستباح من لا يزال يعوّل على عودة عرّاب «صفقة القرن» المشؤومة إلى المكتب البيضاوي؟ وفي المقابل، هل بين ظهرانينا من يتوهّم أن فوز كامالا هاريس يمكن أن يعدّل سياسة أميركا الشرق أوسطية المنحازة؟

ليس من الحكمة في شيء التقليل من أهمّية الفوارق الشخصية بين الرؤساء الأميركيين، أو تجاهل الخلفيات الثقافية والاجتماعية المتباينة بين القادة السياسيين المتعاقبين على سدّة الحكم في واشنطن. غير أن التجربة الطرية في الأذهان تقول لنا، بوضوح شديد، إنه كلّما انقشعت سحابةُ سيّد ظالم عن سماء البيت الأبيض، وتنفّسنا من بعده الصعداء، حلّت محلّه غمامة سيّد أكثر تماهياً مع دولة الاحتلال، ولعلّ مثال جورج بوش (الابن)، قائد غزوتَين متتالتَين لأفغانستان والعراق، ومن بعده باراك أوباما، الذي أغدق على دولة الاحتلال أكثر من سابقيه كلّهم، خير دليل على صحّة هذا الاستنتاج غير المشكوك فيه.

وما أن انقضى عهد ترامب وانقشعت معه الغيوم السوداء، وحلّ محلّه بايدن، وسط بعض التفاؤل المَجاني، حتى تكرّر المشهد السابق بلا زيادة أو نقصان، حتى لا نقول إن هذا الفخور بصهيونيّته كان أسوأ بالنسبة إلينا من سلفه المتيّم بحُبّ صهيون، لا سيّما في سنة العجوز الخرف الأخيرة، سنة حرب الإبادة والتجويع والتدمير والترويع.

وها نحن اليوم قدّام مشهد طبق الأصل، سبق أن رأيناه في عهود بوش وأوباما وترامب نفسه، وجو بايدن بالذات، نقف صمّاً عميًا لا يفقهون أمام فصل آخر من التجربة نفسها بالتفاصيل كلّها، إذ يراهن بعض منّا على ترامب، رغم ما فاض به عهده من فجور، ومن تطابق غير محدود مع دولة الاحتلال والاستيطان، فيما يعوّل بعض آخر، باستحياء، على كامالا هاريس، نائبة الصهيوني الكبير، وشريكته في حرب الإبادة بلا تحفّظ أو وخزة ضمير، وكأنّ لدى بني قومنا ذاكرة السمك أو قلّة عقل العصافير.

إنها اتفاقية القسطنطينية يا جهلة!

محمد طلبة رضوان

استقبل ميناءُ مصري السفينة الألمانية كاثرين، الحمّلة بموادّ متفجّرة لدعم العدو الصهيوني، الخبر ثابت، وبالأدلة، فضيحة أصابت المصريين بصدمة حقيقية، وجاء الردّ الرسمي ليزيد طين الصدمة بلّة، إذ اكتفى النظام في بيانات مقتضبة بالنفي، نفي التعاون مع إسرائيل، ثمّ نفي وجود السفينة أصلاً، ثمّ نفي كونها ألمانية، ثمّ إثبات وجودها، مع تغيير وجهتها من إسرائيل إلى مصر. بدا أن قطاعاً كبيراً من المصريين يتمنّى من النظام أن يقول، ولو كذباً، كلاماً مسكّناً، لكنّ أحداً لم يهتم. وفي اليوم التالي، انتشر في مواقع التواصل الاجتماعي فيديو يوثّق مرور فرقاطة عسكرية تحمل علم إسرائيل من قناة السويس. هكذا أمام أ

الانتخابات النيابية في الأردن... خطوة إلى الأمام أم إلى الخلف؟

محمد أبو رمان

مثّلت الانتخابات النيابية أخيراً في الأردن الامتحان الكبير الأول لمسار التحديث السياسي، الذي بُدِئ به قبل أعوام قليلة، وكان الجميع يترقّب ما ستنتهي إليه الانتخابات، إما تصديقاً ونموذجاً للتطور السياسي المتدرّج، الذي صمّمته خطة التحديث السياسي (وما انبثق عنها من تعديلات دستورية وقوانين انتخاب وأحزاب جديدة)، أو بوصفها تكراراً لتجارب سابقة في محاولات الإصلاح السياسي لم تكتمل. في وقت سارع سياسيون إلى نعي التجربة الحزبية مبكّراً بعد الانتخابات، فور بروز النتائج، وتكشّف حصول المعارضة (حزب جبهة العمل الإسلامي) على 31 مقعداً (تمثل أقلّية من أصل 138 مقعداً في مجلس النواب)، بخاصّة أنّهم حصدوا ما يقترب من نصف مليون صوت لناخبي الدائرة الوطنية، فيما منيت الأحزاب السياسية الأخرى (بخاصة التي حظيت بدعم أو رعاية من المؤسّسات الرسمية) بتراجع بصورة ملحوظة على صعيد القائمة الوطنية. في الطرف الآخر، نظر فريق من الإصلاحيين إلى النتائج بوصفها تأكيداً لجدّية الدولة، ولمصداقية المضي في تعزيز التجربة الحزبية الجديدة وإعطاء مصداقية للانتخابات ولإرادة التغيير نحو حكومات حزبية برلمانية، ضمن إطار زمني (لا يتجاوز عشرة أعوام).

لا تزال هنالك حالة من الشكّ تهيمن على نقاشات النُخَب السياسية بشأن ما يمكن أن تؤول إليه التجربة الحزبية الجديدة. في ضوء تلك النتائج، هل سيكون هنالك تراجع أم مضي إلى الأمام؟ وهي حالة مرتبطة بشكوك أعمق، أثيرت من المحافظين سابقاً في مدى أهلية أو توافق البنية الاجتماعية والثقافية والسياسية الأردنية، وربّما الواقع الجيوسياسي مع تجربة ديمقراطية وحزبية تداولية على السلطة... بعيداً عن الأحكام المسبقة والانطباعية، سعى كتاب صدر حديثاً بعنوان «الانتقال الديمقراطي في الأردن: تجربة الأحزاب السياسية والانتخابات النيابية 2024» (ألّفه كاتب هذه السطور مع الباحث الشاب غير المقيم في معهد السياسة والمجتمع، محمد أمين عشّاف، ومجموعة من الباحثين الميدانيين، وأشهر أخيراً بالتعاون بين معهد السياسة والمجتمع وصندوق الملك عبد الله للتنمية) إلى بناء مقاربة علمية منهجية في دراسة سلوك الأحزاب الأردنية خلال الانتخابات النيابية وما قبلها، منذ صوّبت الأحزاب أوضاعها وفقاً لقانون الأحزاب الجديد (وكان المعهد قد أصدر كتاباً سابقاً في حالة الأحزاب السياسية عشية تصويب الأوضاع بعنوان «على أعتاب التحوّل»).

درس الكتاب التجربة الحزبية من ضمن إطار نظري لتجارب الانتقال الديمقراطي ونظرياته على مستوى العالم، سواء ما تعلّق بشروط ومتطلّبات التحوّل الديمقراطي (باستعراض نظريات التحديث والانتقال والبنائية في التحول الديمقراطي)، وتطوّر الأحزاب السياسية في الديمقراطيات العالمية، وتأثير العوامل المختلفة، من ضمنها دور قوانين الانتخاب (الهندسة الانتخابية)، لمحاولة استكشاف فيما إذا كان الأردن يقترب من أحد هذه النماذج أو يتشابه معها. دُرِس سلوك الأحزاب السياسية في الانتخابات من خلال جملة من المؤشّرات الرئيسية؛ تأطير الهوية السياسية للأحزاب السياسية وعلاقتها بالقاعدة الاجتماعية؛ الحوكمة الداخلية؛ الأجنحة الشبابية والنسوية والخطاب الإعلامي؛ البرامج الانتخابية والحملات الانتخابية واختيار المرشّحين.

ثمّ جاء الفصل الأخير للدراسة لمناقشة مستقبل التحديث السياسي في الأردن في مرحلة ما بعد الانتخابات النيابية.

يمكن القول إنّ تجربة الأحزاب السياسية لا تزال في بداية التحوّل في الأردن، فعلى الرغم من قِدم التجربة الحزبية (تعود إلى بدايات الإمارة، حزب الشعب في عشرينيات القرن العشرين) إلاّ أن التقاطعات في التجربة الحزبية (ومرحلة الحظر الطويل منذ 1958-1992)، بالإضافة إلى هامشية دور الأحزاب في العملية السياسية، وثنائية الدولة - الإخوان المسلمين، التي هيمنت في اللعبة السياسية الداخلية، منذ عودة الحياة النيابية في 1989... جميع تلك العوامل سبّبت ضعفَ التجربة الحزبية وعجزها، وهشاشةً في البنية السياسية والفكرية لأغلب الأحزاب الموجودة، وهو أمر لم يكن بالإمكان تجاوزه خلال عامَين، بعد تصدير مُخرجات التحديث السياسي وتشريعها، ولم يكن بإمكان أيّ حزب سياسي أن يقوم بعملية بناء كوادره وقدراته وجسوره مع قاعدته الاجتماعية في هذه المدّة القصيرة.

> لا تزال هنالك حالة من الشكّ تهيمن على نقاشات النُخَب السياسية حول ما يمكن أن تؤول إليه التجربة الحزبية الجديدة
>
> لم يعد مصطلح «الإسلام السياسي» قائماً بالمعنى الأيديولوجي التقليدي لدى جبهة العمل الإسلامي

ظهرت الفجوات في التجربة الحزبية الجديدة بوضوح في معالم الدراسة، على صعيد بناء الهُويّات الحزبية وعلاقتها بالقاعدة الاجتماعية، مقارنةً بالأحزاب العريقة في العالم، التي تأسّست من رحم قاعدة اجتماعية، وعكست مصالحها السياسية والاقتصادية وهُويّتها الاجتماعية، بينما في الحالة الأردنية ما زالت الهُويّة الحزبية ضائعةً خارج حسابات القواعد والمصالح التي تمثّل الديناميكية الرئيسية لنجاح التجربة. وهكذا، تظهر ضمن عملية البناء الحزبي مشكلاتٌ في عمليات استقطاب النساء والشباب والخطاب الإعلامي، بالرغم من زيادة نسبة الشباب والنساء وتطوّر الخطاب الإعلامي مقارنةً بالتجربة الحزبية في مرحلة ما قبل التحديث السياسي. بالرغم من ذلك، أظهرت الدراسة مؤشّرات مهمّة على إمكانية نجاح التجربة الحزبية في حال أخذت مساراتٍ جدّية وتطوّرت عملية التحديث، منها أنّ هنالك تقارباً كبيراً في هُويّة أغلب الأحزاب على أكثر من صعيد مرتبط بجدلية العلاقة بين الدولة والدين، أو على صعيد السياسات الاقتصادية؛ دور الدولة في الاقتصاد. فمن الواضح أنه لا توجد فروق كبيرة بين الأحزاب السياسية من مختلف الألوان والأطياف بشأن تعريف علاقة الدولة بالدين. في العموم، يرى أغلبها أنّ الدين عامل مهم في المجال الاجتماعي والثقافي وفي حماية الأخلاق والأسرة، وهو أمر لا يختلف فيه حزب وطني يقع في يمين الخريطة (يمين الوسط) مثل «الميثاق»، عن حزب آخر يقع في يسار الوسط، عن الحزب الوطني الإسلامي (يمين الوسط)، عن جبهة العمل الإسلامي التي تشكّل المعارضة الرئيسية في البلاد، التي تجاوزت الشعارات التقليدية (الإسلام هو الحلّ)، وقفزت بالخطاب الفكري والسياسي نحو الاهتمامات السياسية والاقتصادية والعملية، فمصطلح «الإسلام السياسي»، لم يعد قائماً بالمعنى الأيديولوجي التقليدي (بالمفاهيم الكلاسيكية للدولة الإسلامية)، بل لا يكاد يختلف خطاب الجبهة عن الأحزاب الأخرى القريبة من الدولة على هذا الصعيد.

على صعيد السياسات الاقتصادية ودور الدولة في الاقتصاد، والمفاضلة بين السياسات الليبرالية والاجتماعية للدولة، من الواضح أنّ تفضيلات أغلب الأحزاب، بما فيها جبهة العمل الإسلامي، وحزب إرادة، وغيرها، تميل نحو الليبرالية الاجتماعية، أي القطاع الخاص واقتصاد السوق الاجتماعي معاً، ففي رؤية جبهة العمل الإسلامي الاقتصادية المفضّلة هنالك اقتراب كبير من أطروحات اليسارية الاجتماعية، كما هي حال الديمقراطي الاجتماعي، وبدرجة كبيرة حزب إرادة والعديد من الأحزاب السياسية، وربّما يعود هذا التموضع الهُويّاتي في المجال الاقتصادي لموقف الشارع المتشكّك بسياسات صندوق النقد الدولي، ولرغبة شريحة اجتماعية واسعة بسياسات اقتصادية أكثر حمائية للمجتمع والطبقات الفقيرة والمتوسّطة.

ضمن هذه الاعتبارات، من الواضح أنّ هنالك تقارباً كبيراً في هُويّة الأحزاب السياسية، وربّما هذا يدفع قرّاء ومُحلّلين إلى التساؤل عن سبب فوز «الإخوان» بهذا القدر الكبير من القواعد، وفشل الأحزاب السياسية الأخرى في تحقيق نتائجَ متوقّعة، بخاصّة تلك التي كان يعوّل عليها أن تكون قد كوّنت قاعدة اجتماعية واسعة.

يجيب الكتاب عن ذلك بتأطير خمس ديناميكيات رئيسية. أولاها تتمثّل بالحرب على غزّة وشعبية حركة حماس التي جناها الإخوان المسلمون. وثانيها الجانب الهوياتي بشقّيه؛ الديني (الإخوان معروفون أكثر من غيرهم شعبياً بالخطاب الديني)، والمجتمعي (فالأردنيون من أصول فلسطينية صوّتوا غالباً للإخوان على صعيد القائمة الوطنية). ثالثها المعلمون، إذ قدّم الإسلاميون عدداً من قيادات المعلّمين ضمن قائمتهم، ممّا أدى إلى تصويت عدد كبير من المعلمين لهم. الديناميكية الرابعة هي الصوت العقابي، فالأحزاب الأخرى، التي قدّمت نفسها أنّها تمثّل الدولة والحكومة، وقعت في فخ أن شعبية الحكومات في الحضيض وأنّ هنالك استياءً شعبياً من أغلب الحكومات، فلماذا يصوّتون للواقع الحالي المرفوض؟! أمّا الديناميكية الأخيرة فهي خبرة الإخوان وجبهتهم التنظيمية والإدارية والانتخابية، التي ظهرت بجلاء في حملاتهم الانتخابية وقائمة المرشّحين والإدارة الفعّالة للانتخابات. ويمكن أن نضيف إلى الكتاب ديناميكيةً أخرى مهمّة تتمثّل في المحسوبية والشللية وسوء التخطيط والفشل في المأسسة والتبعية التي وقعت فيها أحزاب عديدة كانت تتأمّل الحصول على مقاعد كبيرة ومنافسة الإسلاميين.

ماذا عن المستقبل، كيف نقرأه في ثنايا الكتاب؟ ... يتحدّث الكتاب عن عدة سيناريوهات مستقبلية، لكنّ ذلك مرتبط بأكثر من عامل، منها الإرادة السياسية ومدى التصميم على المضي في مشروع التحديث، وعدم التراجع أمام الدعوات المتزايدة من المتشكّكين بالتجربة، وقدرة الإسلاميين بوصفهم اللاعب السياسي المعارض الأكبر على تقديم سلوك عقلاني معتدل، والظروف الخارجية المؤثّرة في دولة مثل الأردن في إقليم مضطرب.

أمّا عن الدفع الذاتي من قبل الأحزاب السياسية، وفقاً للكتاب، فهنالك شرط مهمّ مرتبط بالاستقلالية والمأسسة والهُويّة الحزبية، وببناء القاعدة الاجتماعية التي تمثّل جميعاً روافعَ أيّ عمل حزبي ناجح.

(كاتب ووزير أردني سابق)

من سيفوز في الانتخابات الأميركية؟

عمر كوش

يتوجّه الناخبون الأميركيون إلى صناديق الاقتراع اليوم الثلاثاء لكي يدلوا بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية، التي تشهد منافسةً حاميةً بين كلّ من مرشّحة الحزب الديمقراطي، نائبة الرئيس الأميركي الحالي كامالا هاريس، ومرشّح الحزب الجمهوري، الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب. ويطرح السؤال بقوّة بشأن من سيفوز فيها، وذلك على الرغم من أن النظام الأميركي حصر المنافسة في الانتخابات الرئاسية بين مرشّحين اثنين فقط، يفرضهما المتنفّذون في أوساط السياسة وأباطرة أسواق المال على الناخبين، وبما يفقدهم حقّ الاختيار الذي يمتلكونه نظرياً أو بالأحرى على الورق. وبالتزامن مع انتخابات الرئاسة، سيدلي الناخبون الأميركيون بأصواتهم أيضاً من أجل تجديد أعضاء الكونغرس (34 عضواً في مجلس الشيوخ من أصل مائة عضو، وأعضاء مجلس النواب البالغ عددهم 435 عضواً)، إضافة إلى اختيار أعضاء المجمّع الانتخابي، البالغ عددهم 538 عضواً، والذين يمتلكون القرار الحاسم في تحديد هُويّة المرشّح الفائز في الانتخابات الرئاسية.

لم يحفل سباق الانتخابات الرئاسية في التاريخ الأميركي بما شهده سباق هذه الانتخابات من أحداث دراماتيكية ومفاجآت سياسية وقضائية، جعلتها الأكثر سخونة منذ عدّة عقود، فضلاً عن أن انتخابات الرئاسة باتت أشبه بمبارزة، تتكرّر بشكل دوري كلّ أربع سنوات، بين مرشّحَين من الحزبَين الديمقراطي والجمهوري، يسبقها تصفيات تمهيدية تجري داخل أروقة كلّ حزب بين عدد من المرشّحين المتنافسين، وتنتهي بفائز وحيد ينال ترشيح حزبه لخوض المبارزة الانتخابية النهائية. وقد أظهرت جميع الانتخابات الرئاسية التي جرت في الولايات المتحدة عدم تمكن أيّ مرشّح آخر، من خارج هذين الحزبَين، من اختراق هيمنتهما عليها، وبالتالي فإنّ حظوظ كلّ من المرشّحة عن حزب الخضر جين ستاين، والمرشّح المستقلّ جورنيل ويست، في الفوز بانتخابات اليوم الثلاثاء تبدو معدومة.

> الملاحظ في العملية الانتخابية الأميركية ازدياد تأثير «الأموال المظلمة» التي لا يفصح عن مصادرها
>
> المشكلة أن النظام السياسي الأميركي يعتبر تأثير المال السياسي جزءاً من حرّيتَي التعبير والاختيار

تجمع انتخابي لترامب في كارولينا الشمالية، 2 نوفمبر 2024 (تشيب سوموديفيلا/Getty)

اللافت هو أنه مع كلّ انتخابات رئاسية أميركية يُفتَح باب المراهنات على أوسع أبوابه، فتشتعل سوق المراهنة بملايين الدولارات على الفائز بنتيجة الانتخابات، وذلك بحسب مؤشّرات على تقدّم أو تفوّق أحد المرشّحين، وذلك على الرغم من أن سوق المراهنات لا تقدّم توقّعات أكثر دقّة من استطلاعات الرأي التي تجري عشية الانتخابات، حيث أخطأت توقّعات سوق المراهنات في توقّع نتائج انتخابات سابقة كانتخابات 2016 مثلاً، وكذلك أخطأت استطلاعات الرأي في توقّع نتيجة عدة انتخابات. وأسباب ذلك عديدة تتعلّق بالناخبين بشكل أساس، ولا تتحكّم فيها رغبات وميول أصحاب الأسهم في الأسواق أو القائمين على شركات الاستطلاعات، حيث يعود الدور الأكبر إلى الانقسام في المجتمع الأميركي، والمعبّر عنه في مرشّحَين يمثّلان معسكرَين متباعدَين، يقفان على طرفي نقيض في العديد من القضايا الخلافية، لذلك يجري التعويل في الأوساط المهيمنة على الحملات الدعاية الانتخابية لكلا المرشّحَين كي تلعب دوراً كبيراً في جذب وتعزيز مشاركة الناخبين المؤيدين والأنصار، وتحفيزهم للمشاركة بالتصويت بكثافة، إضافة إلى محاولة التأثير في المتأرجحين أو المتردّدين الذين لم يحسموا أمرهم في اختيار أحد المرشّحَين المتنافسَين، حيث تقدر استطلاعات الرأي عددهم بنحو 3 في المائة من الناخبين المُنتظر إدلاؤهم بأصواتهم. وينفق القائمون على الحملات الانتخابية ملايين الدولارات على أنشطة العلاقات العامة والاتصال في المجال السياسي، ويركّزون بصورة أساسية على ما يتّصل بالدعاية السياسية، وخاصّة الإعلانات السياسية في مواقع التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وإنستغرام وإكس، بالنظر إلى أنها باتت منصّات تحوز آليات اتصال سياسي، وتتميز بسرعتها وباتساع مدى انتشارها ونفاذها، وقامت بلعب دور مؤثّر في جميع الاستحقاقات الانتخابية السابقة التي جرت خلال السنوات القليلة الماضية، إضافة إلى تزايد تأثيرها العميق في توجّهات قطاعات واسعة من المجتمع الأميركي.

عموماً يعود تحديد اسم المرشّح الفائز بالانتخابات بين المرشّحين إلى جمهور الناخبين الذين يضعون اعتباراتهم المعيشية والاجتماعية والسياسية فوق كلّ شيء، لكنّ النظام الأميركي منح الدور الحاسم في هذا المجال إلى المال السياسي الذي يجمع خلال الحملات الانتخابية، فيما تقدّر مصادرُ متخصّصةٌ أن تكلفة الانتخابات الأميركية المقبلة تصل إلى 16 مليار دولار، مسجّلةً زيادة تصل إلى 25% عن الانتخابات السابقة، التي جرت في عام 2020، أمّا الأموال التي جمعها كلّ من هاريس وترامب، خلال هذه المنافسة الرئاسية فوصلت حتى نهاية أكتوبر/تشرين الأول الماضي 1,6 مليار دولار، بينما تكاد لا تُذكَر الأموال التي جمعها كل من المرشّحين الآخرين ستاين وويست.

الملاحظ ازدياد تأثير المال السياسي في مسار ونتائج الانتخابات الأميركية، بسبب الأموال الضخمة التي يجري ضخّها في العملية الانتخابية، وأضحت تُعرف باسم «الأموال المظلمة»، نظراً لأنها تأتي من مانحين أو منظّمات مجهولة، ولا يتم الإفصاح عنها، الأمر الذي يترك ظلالاً قاتمة على الأصول الحقيقية والدوافع وراءها. وتجد هذه الأموال المظلمة تسويغها في قرار المحكمة العليا الأميركية المعروف باسم «المواطنون المتّحدون» في عام 2010، الذي أثار كثيراً من الجدل، لأنه أتاح المجال أمام أصحاب الشركات وسواهم لإنفاق مبالغ غير محدودة على الأنشطة السياسية والحملات الانتخابية من دون الكشف عن مصادر هذه الأموال، الأمر الذي يتيح للمال السياسي النيل من نزاهة الانتخابات، وبما يضرّ كثيراً بالممارسة الديمقراطية، لذلك بات المهتمون بالشأن الأميركي يطرحون تساؤلات عديدة حول الديمقراطية الأميركية، وعما إذا كانت الإدارات الأميركية المتعاقبة على البيت الأبيض هي إدارات ديمقراطية حقاً أم أنها إدارات بلوتوقراطية (إدارات الأثرياء)، لأنها تراعي مصالح أصحاب النفوذ من الأثرياء الذين يموّلون الحملات الانتخابية بملايين الدولارات. والمشكلة بالأساس هي في النظام السياسي الأميركي الذي يعتبر تأثير المال السياسي جزءاً من حرّيتَي التعبير والاختيار، ويتيح المجال للمرشّحين جمع أكبر قدر من الأموال كي يتمكّنوا من جمع أكبر عدد من الأصوات والفوز بالانتخابات.

(كاتب سوري في إسطنبول)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات لياك حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads